دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر
فى التنمية الاقتصادية فى مصر

الدكتور
عصام الدين أحمد عباس أباظة

مقدمة

يلعب قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر دور الرافعة الإقتصادية التى تقود عملية التنمية ،ومن ثم فهو يلعب دورا هاما فى الوقت الحالى فى ظل ظروف الكساد العالمية وتراجع معدلات نمو النشاط الإقتصادى بوجه عام. وبالتالى فان تلك المشـروعات لم تعد مشروعات للتشـغيل ومكافحة البطالة بقدر ما أصبحت تمثل أداة للتنمية ورفع معدلات النمو وتحريك النشـاط الإ قتصادى وتعويض حالة الركود التى تعانى منها الأسواق فهى تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية فى العديد من دول العالم على اختلاف درجة نموها الإقتصادى، ففى المتوسـط تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصة حاكمة من اجمالى الشـركات فى معظم اقتصادات العالم ،كما أنها توفر نسبة كبيرة من اجما لى فرص العمل.

والمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر تقدم خدمات أو تنتج منتجات بالسـوق المحلى أوللتصدير، وإما للإستخدام النهائى أو لتغذية صناعات مشروعات أخرى وتمول هذه المشروعات فى الغالب بتمويل محلى ذاتى أو مصرفى وأحيانا تمويل دولى ويعتمد نجاح تسويق منتجات المشروعات الصغيرة على شخصية المدير أو صاحب المشروع الذى يتسم بالخبرة والمهارة، والعلاقات الشخصية الطيبة، بالإضافة إلى أن المشروع الصغير يعتمد على شخصية صاحبه فى الحصول على طلبات العملاء وتسويق منتجاته بناء على معرفته لإحتياجاتهم.

مشكلة البحث:

تعددت وتنوعت البرامج، والمساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة فى مصر بواسطة العديد من المنظمات ذات الصلة بها، ومن الناحية النظرية تعتبر هذه المساعدات جيدة، ولكن العبرة فى التطبيق العملى بطبيعة الأحوال حيث من خلال دراسة تناولت اراء ملاك مديرى عينة من المشروعات الصغيرة اتضح منها ضعف المساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة وهو ما يعتبر مؤشرا اما على تقاعس الجهات المساعدة عن استطلاع احتياجات هذه المشروعات وتوفيرها لهم او لعدم اقدام المشروعات الصغيرة على الاستفادة من خدمات هذه الجهات نتيجة لعدم العلم بها او لعدم الإحساس بأهميتها، او لان تكلفة الحصول على هذه الخدمات(مال، وقت، مجهود) اعلى من العائد المحقق منها من وجهة نظر هذه المشروعات، معنى هذا ان المنظمات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة فى مصر تهتم بالكم وليس الكيف بدليل معاناة هذا القطاع من مشكلات متعلقة بالأنشطة الوظيفية المختلفة سواء فى التمويل او الإنتاج او التسويق مما يحد من فرص نجاحها، ومن ثم يضعف مساهمتها فى الاقتصاد القومى لذا يجب القيام بمواجهة هذه المشكلات والعمل على حلها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة لفت الأنظار للأهمية الاستراتيجية والدور الحيوى الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشروعات المتناهية الصغر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل ظروف الكساد التى يمر بها الاقتصاد العالمى، وذلك برسم طريق النجاح لجميع من لهم صله بالمشروعات الصغيرة سواء من جانب الجهات المساعدة او المتعاملة مع المشروعات الصغيرة لمفهومها على المستوى القومى من حيث أهميتها وتعريفها والفرق بينها وبين الاحجام الأخرى من المشروعات وخصائصها ومزاياها ودوافع انشائها والمجالات المتاحة امامها والجهات المساعدة لها والمشكلات المعوقة لها، وعوامل نجاحها وفشلها حتى يستطيع ان يقرر أهمية دوره لهذا القطاع ويتفهم التعامل معه بشكل يدعمه او من جانب مدير/ صاحب المشروع الصغير الذى يسعى إلى توفير المعرفة لاستيعاب دورة حياة المشروع منذ نشأته ثم ادارته ثم تقييمه وتطويره والتحديات الواجب ان يدركها فى عالم الاعمال من تشغيل وتمويل وتسويق حتى يمكنه ان يتعامل معها ويستفيد منها.

الإطار العام للبحث:

جاء البحث «دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية فى مصر» فـــى ثمانية محاور بالإضافـــة إلى ماتوصل له هذا البحث من نتائـــج وتوصيات على النحو التالى:

١. ماهية المشرعات الصغيرة.

٢. الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة.

٣. تجارب بعض الدول فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤. المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

٤-١. الإطار التشريعى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

٤-٢. واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

٤-٣. التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

٥. المشاكل والتحديات التى تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

٦. تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر.

٦-١. التمويل متناهى الصغر فى مصر .

٦-٢. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٦-٣. المساعدات المقدمة فى مجال التسويق.

٦-٤. المساعدات المقدمة فى مجال العمالة .

٧. معوقات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

٨. إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر

٨-١. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر.

٨-٢. من مظاهر إدارة بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر.

٨-٣. الدروس المستفادة والنظرة إلى المستقبل .

٨-٤. حالة عملية لبناء مصنع صغير ومتوسط الحجم.

نتائج وتوصيات .

١- ماهى المشروعات الصغيرة

تختلف الأدبيات الإقتصادية حول تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى تبعاً لإختلاف المعايير التى تستخدم فى تحديد حجم هذه المشروعات وكذلك إختلاف الهدف من تنميتها، فالإتفاق على تعريف محدد للصناعات الصغيرة يعتبر أحد المقومات الرئيسية لإعداد إستراتيجيات وخطط وبرامج تنمية تلك الصناعات.

وهناك معايير متعددة يمكن الإعتماد عليها لتحديد مفهموم المشروعات الصغيرة لكن التعريف يختلف من دولة إلى اخرى لإختلاف إمكاناتها وقدراتها و ظروفها الإقتصادية ومراحل النمو بها. فالمشروعات التى تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم فى دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم فى دولة نامية، كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها طبقاً لمراحل النمو الذى يمر به إقتصاد تلك الدولة.

ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لعدد من المعايير هى حجم العمالة ورأس المال والمبيعات السنوية والأصول الثابتة، بإلاضافة إلى مستوى التكنولوجيا المستخدمة، إلا أنه من المتعارف عليه فى معظم دول العالم أن[١]:

- المشروعات متناهية الصغر هى التى يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ عاملين، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ ألف دولار أمريكى.
- المشروعات الصغيرة يتراوح العاملين بها ما بين ١٠ عاملين إلى ٥٠ عامل، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ٣ مليون دولار.
- المشروعات المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ٥٠ إلى ٣٠٠ عامل، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ١٥ مليون دولار.

وتختلف التعريفات من قبل المنظمات الدولية وعدد من دول العالم لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مما يوضح أن معظم المؤسسات الدولية تستخدم معيار عدد العمال كمعيار أساسى ومشترك فى جميع التعريفات الخاصة بتلك المشروعات.

---

(١) Samira Khalil. SME Financing: An integrated vision for the next era-Narrowing the gap: SMEs and Banks. Access to finance. Egyptian Banking Institute. October 2010.

خصائص المشروعات الصغيرة :

تتميز المشـــروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص المتشـــابهة والتى يمكن إجمال أهمها فيما يلى[1] :

- إنخفاض الطاقة الإنتاجية.
- إنخفاض الأجور.
- إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال.
- الإعتماد على الخدمات المحلية.
- القدرة على الإنتشار الجغرافى وتخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر.
- التخفيف من حدة التركز الصناعى.
- غالباً يتأثر بالظروف الشخصية التى يتعرض لها مالكه.
- العائد على الإستثمار من المشروع سريع جداً.
- يحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة.
- يستغرق معظم وقت صاحبه.
- يغلب على المشـــروعات الصغيرة الصفة الشـــخصية مثل مشـــروع الخبز – ورشة صغيرة للسجاد – ورش السيارات – ورش التفصيل – محطة تمويل السيارات – سوبر ماركت – معمل جبن وألبان .... إلخ

٢- الأهميةالإقتصادية للمشروعات الصغيرة:

وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى الإقتصاد العالمى من خلال:

- أهميتها النسبية: حيث تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نسبة حاكمة بين مؤسسات الأعمال العاملة فى الأنشطة المختلفة، حيث تتروح نسبتها بين ٩٥٪ و ٩٩٪ من إجمالى مؤسسات ومنظمات الأعمال على مستوى العالم[2].
- نصيبها فى الناتج: حيث تمثل هذه المشـــروعات نســـبة تزيد عن نصف الناتج المحلى

---

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، كتاب الأهرام الإقتصادى، العدد ٢٩٩، مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢) مصدرسبق ذكره: Samira Khalil، SME

الإجمالى فى الإقتصادات المتقدمة، كما تمثل نسبة كبيرة ومؤثرة فى الإقتصادات النامية والناشئة.

- دورها فى النمو: حيث تعد تلك المشروعات قاطرة للنمو الإقتصادى فى العديد من دول العالم بما يساعد على رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين.
- خلق فرص عمل: حيث تعمل تلك المشروعات بشكل كبير على خلق فرص عمل جديدة، وقد بلغت مساهمتها فى خلق فرص العمل فى مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD ما بين٦٠٪ إلى ٧٠٪.
- عددها: حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة فى بريطانيا نحو ٥ مليون مشروع، ويعمل بالمشروعات و المتوسطة نحو ١٤ مليون عامل بما يمثل نحو ٦٠ ٪ من إجمالى القوة العاملة فى القطاع الخاص ببريطانيا، كما أن تلك المشروعات مسئولة عن ما يزيد عن ٥٠ ٪ من إجمالى الإيردات المالية فى بريطانيا. ويبلغ إجمالى ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٥٣ مليار جنيه إسترلينى كما يبلغ إجمالى الإقراض المصرفى لتلك المشروعات نحو ٥٤ مليار جنيه إسترلينى[1].
- الإبتكار: حيث تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدراً هاما للمنتجات الجديدة والمبتكرة فى الأسواق العالمية.
- وتقدم المشروعات الصغيرة و المتوسطة العديد من المزايا الإقتصادية والإجتماعية ذات العائد الإيجابى على إقتصاديات الدول أهمها:
- توظيف عوامل الإنتاج والبيئة.
- زيادة الناتج المحلى الإجمالى.
- توفير الصناعات المغذية وخدمات الإنتاج للصناعات الكبيرة بتكلفة أقل.
- إستيعاب قوة العمل والحد من البطالة حيث تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول الفعالة فى معالجة مشكلة البطالة و بالتالى التخفيف من أعباء الوظائف الحكومية والعامة.
- زيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات (فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بنحو ٥٠٪ من إجمالى صادرات الصين).

---

(1)Chartered Banker, Egyptian Banking Institute، Central bank of Egypt, October 2010.

- الإسهام فى تحقيق الإستقرار الإجتماعى والسياسى، حيث توافر تلك المشروعات للفئات التى لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية المساهمة فى العملية الإنتاجية مما يؤدى إلى إزالة التوتر الذى يغلف العلاقة بين هذه الفئات وباقى شرائح المجتمع وبالتإلى إثبات الذات لأصحابها وبناء الثقة بالنفس البشرية.
- رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدل الفقر.
- زيادة قدرات الإبتكار حيث تعتبر تلك المشروعات حاضنة للمهارات و الإبداعات الجديدة.
- أحد آليات دمج المرآة فى النشاط الإقتصادى.

ويشهد الإقتصاد العالمى على نجاح العديد من تجارب الدول التى إتخذت من المشروعات الصغيرة و المتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، حيث تنبهت العديد من الدول الكبرى فى العالم لأهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى إحداث التنمية الإقتصادية وتنشيط الأعمال ودعم الصادرات وتوفير فرص عمل، ومن أمثلة ذلك تاسيس إدارة المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية The US Small business Administration فى عام ١٩٥٣ كهيئة مستقلة تابعة للحكومة لتقديم الدعم والمعونة لأصحاب المشروعات الصغيرة وحماية مصالحهم، وذلك لضمان وجود بيئة تنافسية حرة ودفع وتنشيط الإقتصاد الأمريكى ككل. وتعمل تلك الهيئة على المساهمة فى إنجاح المشروعات الجديدة من خلال المشاركة فى كافة مراحل المشروع بدءاً من نقطة البداية ومروراً بمراحل التأسيس والتشغيل . كما ساهمت تلك المشروعات بشكل رئيسى فى ظهور دول النمور الأسيوية على الساحة العالمية، ومن أبرزها الإقتصاد التايلاندى الذى يعد من أكبر الإقتصاديات التى تقوم بشكل رئيسى على تلك المشروعات حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٩٩٪ من إجمإلى المشروعات وتسهم بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلى وتستوعب مايقرب من ٧٠٪ من إجمإلى العمالة[1]

كما ساهم تبنى فكر العناقيد الصناعية فى العديد من دول العالم فى تنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها فى التغلب على المشاكل التى تواجهها والناتجة عن صغر الحجم.

(١) هناك العديد من التجارب الناجحة الأخرى فى هذا المجال مثل التجربة الكورية، اليابنية، الهندية، الكندية.

وتعرف العناقيد الصغيرة (The industrial Clusters) أو التجمعات الصناعية بأنها تجمعات جغرافية محلية أو إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض فى مجال معين مما يجعلها تمثل نظاماً متكاملاً من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم المنافسة.(١)

وتتميز العناقيد الصناعية بعدة مزايا أهمها زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وتقليل نفقات التبادل أثناء المرحلة الإنتاجية، وتحسين فرص التصدير، والمساهمة فى تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولجية، والحصول على مزايا الحجم الكبير، وتخفيض معدلات البطالة، وجذب الإستثمارات الأجنبية.

ومن أهم أبرز الأمثلة عن العناقيد الصناعية التى حققت نجاحاً كبيراً على المستوى العالمى تجمع صناعة السيارات فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وتجمع صناعة الإتصالات فى فنلندا، والحاسبات و البرامج الحديثة فى كل من وادى السيليكون فى الولايات المتحدة وبنجالور فى الهند، وصناعة الأزياء والسيراميك فى جنوب إيطاليا.

وتعتبر تجربة إيطاليا من أبرز وأثرى التجارب فى العناقيد الصناعية، حيث حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة فى إيطاليا نجاحاً خاصاً فى إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية، وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية، وهو ماساهم فى دعم الإقتصاد القومى وتطوير دور تلك الشركات فى العملية التصديرية.

٣- تجارب بعض الدول فى المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

يشهد الإقتصاد العالمى على نجاح العديد من تجارب الدول التى إتخذت من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، كما يمكن القول بوجه عام أن تلك المشروعات كانت السبب الرئيسى لظهور دول النمور الآسيوية على الساحة العالمية.

وتعد التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التى أكدت أن تحقيق التنمية الإقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة فالإقتصاد الإيطالى الذى يعد من أهم وأقوى الإقتصاديات العالمية يعتمد فى الأساس على الشركات الصغيرة والمتناهية

---

(١) شوقى جبارى- أ.بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية- قراءات فى التجربة الإيطالية، الملتقى الدولى الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية.

الصغر التى إستطاعت أن تصبح من كبرى الشركات المصدرة عالمياً للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة فى مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية وغيرها، ويعكس عدد المشروعات الصغيرة فى إيطاليا والذى يبلغ نحو ٧٥٠ ألف مشروع – يعمل بكل منها أقل من عشرة عاملين – سيطرة تلك المشروعات على البنية الإنتاجية للإقتصاد الإيطالى. كما يعد الإقتصاد التايلاندى من أكبر الإقتصاديات التى تقوم بشكل رئيسى على تلك المشروعات حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ١,٧ مليون مشروع تمثل نحو ٩٩,٦٪ من إجمالى المشروعات، وتسهم بنحو ٣٩٪ من إجمالى الناتج المحلى، وتستوعب نحو ٦٩٪ من إجمالى العمالة.

ويعزى نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تلك الدول إلى العديد من العوامل أهمها:

- عدم إعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل بل جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة (SMEs Clusters)، فعلى الرغم من إحترام المنافسة بين الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل تختص كل مجموعة من تلك الشركات بمرحلة واحدة.(فعلى الرغم من تنافس نحو ٢٥٠ شركة فى إيطاليا فى مجال إنتاج معين إلا أنها تتعاون فيما بينها وتختص كل مجموعة من تلك الشركات بجزء محدد من تلك الصناعة الأمر الذى نتج عنه إنتاج منتج ذو جودة عالية قادر على المنافسة عالمياً.
- تميز السياسيات التى تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة بالمرونة والديناميكية.
- إهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الصناعة فى إيطاليا بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمى بدعم مشاريع الأبحاث العملية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير.
- الإهتمام بالجانب التشريعى لتهيئة بيئة تساعد على نمو الشركات الصغيرة .
- تطوير وتحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير التدريب اللازم للعاملين.
- تحفيز البحث العلمى والتطبيقى لا سيما المرتبط بالمشروعات الصغيرة.

٤- المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

بدأ الإهتمام بتلك المشـروعات فى مصر – بصورة متزايدة – مع تبنى برنامج الإصلاح الإقتصادى فى بداية التسعينيات من القرن الماضى بهدف التحول نحو إقتصاديات السوق الحر وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية. وقد تزايدت أهمية تلك النوعية من المشروعات مع تزايد الضغوط التى يواجهها الإقتصاد القومى وتنامى الحاجات الإقتصادية وإحتدام المنافسة فى ظل تحرير التجارة العالمية.

وهو ما إسـتوجب بدوره توفير إطار قانونى منظم لتلك المشروعات، ومن ثم صدر قانون تنميـة المنشـآت الصغيرة رقم ١٤١ لسـنة ٢٠٠٤، فى وجود التعريفـات المختلفة من قبل الهيئات والوزارات والجمعيات لمفهوم المشـروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصـر، وأن معظم الهيئات تسـتخدم معيارى عدد العمال ورأس المال كمعيارين أساسـيين لتعريف تلك المشروعات.

٤-١- الإطار التشريعى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

على الرغم من عدم تعريف محدد أو متفق عليه فى مصر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إلا أن تلك المشروعات تعمل فى ظل إطار قانونى منظم لعملها ونشاطها وهو قانون تنمية المنشـآت الصغيرة رقم ١٤١ لسـنة ٢٠٠٤ والذى عرف المنشآت الصغيرة بأنها «كل شـركة أو منشـأة فردية تمارس نشاط إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لايقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً». كما عرف المنشـآت متناهية الصغر بأنها «كل شـركة أو منشأة فردية تمارس نشاط إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه».

وقـد نص القانون على أن الصندوق الإجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع الوزرات والهيئات العامة.

ويعد قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ خطوة هامة تهدف إلى تنظيم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر بهدف رفع قدراتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر فى عملية التنمية، ويلاحظ أن المشـروع قد إسـتطاع من خلال نصوص القانون القضاء على العديد من السلبيات التى كانت تواجه عمل تلك المنشآت والتى كان من أهمها عدم وجود بيانات محددة عن أفراد هذا القطاع نظرا لعدم وجود تعريف محدد للمنشـآت الصغـيرة والمتناهية الصغر، وتعدد الجهات التى يتعامل معها اصحاب المنشـآت الصغيرة

يث كان يستوجب للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للخضوع لنحو ١٨ قانوناً.
كما أعطى القانون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر العديد من الحوافز والتيسيرات من مها إنشـاء صناديق فى المحافظات لتمويل تلك المشروعات، وتخصيص نسبة لاتقل عن ١٪ من الأراضى الشاغرة المتاحة للإستثمار لتلك المشروعات بسعر لا يتعدى تكلفة توصيل رافق لتلك الأراضى، وشراء الوزارات والهيئات المتعاملة مع المشروعات الصغيرة والمتناهية صغر نسبة لا تقل عن ١٠٪ من إنتاج تلك المشروعات.

٢- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نحو ٩٩٪ من المشروعات غير الزراعية فى مصر.
تساهم بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر.
تستوعب ما نسبته ٧٥٪ من إجمالى القوى العاملة فى مصر.
يبلغ عددها فى مصر نحو ٢,٥ مليون مشروع أو منشأة.
يبلغ عدد المشـروعات الصغيرة و المتوسـطة الجديدة الداخلة إلى السـوق سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع.
تمثل المشـروعات الصغيرة نسـبة ١٣٪ من الإنتاج الصناعى، فى حين تمثل المشروعات المتوسطة نسبة ٤٦٪ من هذا الإنتاج.
وفيما يتعلق بقطاعات النشاط الإقتصادى، هناك ٣٢,٩٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل فى مجال الخدمات، ٤٦,٧٪ يعمل فى مجال التجارة، ١٨,٦٪ يعمل فى المجال الصناعى، ١,٨٪ يعمل فى المجال الزراعى[١].
تتنوع الأشكال المختلفة للمشروعات الصغيرة فى مصر كما يلى:
- المشروعات الحرفية.
- المشروعات المنزلية الصغيرة.
- المشروعات الريفية.
- المشروعات الصغيرة المستقلة.
- المشروعات الصغيرة غير المستقلة.
- المشروعات الصغيرة فى القطاع الغير منظم.

(١) Industrial bank. Finance services for SME's : The role of the banking sector. Acces to finance. Egyptian Banking Institute. October 2010.

وعلى الرغم من ذلك فلايزال معدل نمو قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر بطيئاً مقار بالشركات الكبرى، ومن أسباب ذلك عدم حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناه الصغر على التمويل الكافى إذ تتروح نسبة المشروعات التى تحصل على تمويل مصرف بين ١٠٪ و ١٥٪ مما يؤثر على قدرة تلك المشروعات على التطوير والتوسع[١]

ونظراً لتعدد وتنوع أشكال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر، وكذلك عد وجود تعريف محدد لها فإن تقدير قيمة التسهيلات الإئتمانية المقدمة لتلك المشروعات م قبل الجهاز المصرفى يتطلب مزيداً من دقة الإحصاءات.

٤-٣- التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

- تتركز النسبة الأكبر من الإستثمارات الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المحافظا الكبرى (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة)، فى حين يقل عدد هذه المنشآت بشكل كبي فى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء.[٢]
- يستحوذ نشاط التجارة والمطاعم والفنادق على أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسط العاملة بالأنشطة المختلفة، فى حين تتوزع النسبة الباقية على الأنشطة الإقتصادي الأخرى.

٥- المشاكل والتحديات التى تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

تعانى المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات التى تحول دور تحقيق إمكاناتها فى التوسع والنمو وزيادة الإستثمار مما يؤدى إلى صعوبة قيامها بدوره التنموى فى الإقتصاد المصرى، ومن أهم تلك الصعوبات:[٣]

٥-١- مشاكل متعلقة بصغر الحجم، حيث أن حجم ونشاط هذا النوع من المشروعات يجعل من الصعب الإستفادة من وفورات الحجم الكبير الإقتصادية، وبالتالى عدم القدر على منافسة المشروعات الكبرى القائمة.

---

(١) موقع الأهرام الرقمى digital.ahram.org.eg بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، المشروعات الصغيرة فى مصر: المشاكل ومقترحات الحل، ٢٠٠٢.

(٣) أحمد حسين عبد الجواد، تيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفى «دراسة تطبيقية على الحالة المصرية»، المعهد المصرفى المصرى، البنك المركزى المصرى ن القاهرة، ٢٠١٠.

٥-٢- مشـاكل متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، حيث تتمتع المنشآت والمشروعات الكبرى بفرص أفضل للنفاذ إلى أسواق المدخلات والإئتمان والعمالة والمعلومات مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥-٣- مشـاكل متعلقة بالتحيز فى السياسـات الحكومية، حيث تتحيز السياسـات الحكومية بوجه عام المشـروعات الكبيرة خاصة فـى البلدان النامية، مما يصعب من قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة.

٥-٤- التضخـم، لأن التضخـم يؤثر على رأسمال المشـروعات الصغـيرة وعلى القيمة النقدية للمشـروع مما يؤدى - مع إسـتمرار زيادة معدلات التضخم- إلى تآكل رأس المال العامل فى تلك المشروعات والتأثير على هامش الربح.

٥-٥- الضرائـب، حيث تمثـل الضرائب عائقـاً هاماً أمام نمو المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والتى يجب أن تعامل ضريبيا بشكل يدعمها ويميزها عن المشروعات الكبيرة، لا سـيما الأنشطة خارج الأنماط المشـار إليها بقانون الضرائب مثلاً خلايا النحل والعجول والدواجن.

٥-٦- التمويـل، ويعتـبر مـن أهم التحديـات والعوائـق التى تواجه عمل وتوسـع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل وأحياناً مدى إستمرارها فى السوق من عدمه، وذلك نظراً لضعف السـجل الإئتمانى لتلك المشـروعات وضعف هياكلها المالية وكذاعدم قدراتها على توفيرالضمانات اللازمة.

٥-٧- محدودية دور المشروعات الصغيرة فى التصدير، حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية ٣٪ من إجمإلى الصادرات المصرية، فى حين تتروح هذه النسبة فى بعض الدول النامية مثل كوريا وتايوان والهند والصين ما بين ٣٥٪إلي٥٠٪ [١]

٥-٨- علاقات التشـابك الصناعية بين المشروعات الصغيرة والكبير تكاد منعدمة وتتم فى أضيق الحدود يما يحرم المشـروع الصغير من القدرة على الإسـتفادة من الخبرة الفنية للمشروع الكبير.

٥-٩- العوائـق التعليميـة حيـث لا يزال هناك فجـوة كبيرة بين المناهـج التعليمية والدراسـية لطلبة المدارس والجامعات فى مصر وبين متطلبات سـوق العمل الفعلى ومن ثم لا تمد المؤسسات التعليمية فى مصر أصحاب الأعمال بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة.

---

(١) حسين عبد المطلب الأسرج،مصدر سبق ذكره

٥-١٠- العوائق الثقافية حيث مازالت المفاهيم السائدة فى المجتمع المصرى تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالى الآمن مما يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات الصغيرة.

٥-١١- قلة الأراضى المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإرتفاع تكلفتها.[1]

وبناء على ماتقدم يمكن الحد أو التخفيف من هذه المشاكل عن طريق:

- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لبناء شبكة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة
- توفير حضانات اعمال ودراسات الجدوى واقعية وجاهزة ومجانية لرواد الاعمال
- التحكم فى التراخيص لتحديد العلاقة بين جانبى الطلب على والعرض من المنتجات والخدمات ولتجنب الحروب التسويقية والمنافسة غير الشريفة
- الاهتمام ببراءات الاختراع وعلامات الجودة والعلامات التجارية والمواصفات المحلية والدولية
- الاستفادة من التجارب الدولية للمشروعات الصغيرة كأحد وسائل التنمية الاقتصادية حيث نجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادى للدولة (مثال الهند)، فاكتساب الخبرة لا يأتى بالتعلم او بالتجربة والخطأ فقط، وانما يمكن تحقيقه بوسيلة اقل تكلفة وهى التعلم من تجارب الاخرين لتفادى المشكلات التى واجهتهم والتعرف على اخطائهم لعدم تكرارها.
- تحويل المنافسة الشرسة بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة تعاونية وذلك عن طريق التعاقدات من الباطن والتحالفات الاستراتيجية والتسويق بالعلاقات، والمشاركة فى البحوث والتطوير، والترويج المشترك، والمشاركة والتعاون فى إدارة الازمات، والتدريب المشترك، والمشاركة فى التامين وتخفيض المخاطر.
- تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وأيضا تشجيع الصناعات

---

(١) يذكر أن المادة (١٠) من القانون لرقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ تنص على أنه يخصص من الأراضى الشاغرة المتاحة للإستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضى الإستصلاح الزراعى نسبة لا تقل عن ١٠٪ وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضى بالمرافق، كما نصت المادة (١٥) من نفس القانون على أن يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر فى الأماكن لاتى تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع بمقابل رمزى لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن.

المغذية وشبكات الاعمال مع الاهتمام بعلاج الامية والبطالة بالمشروعات الصغيرة ويتطلب كل ذلك مراجعة القوانين الاقتصادية والسياسات النقدية والسياسات المالية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وترشيد التجارة الدولية وتقديم حافز الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاهم من كل ذلك وبناء كوادر رواد الاعمال صناع المستقبل.

٣- تمويل المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر:

٣-١- التمويل متناهى الصغر فى مصر:

يمكن تعريف التمويل متناهى الصغر Microfinance أو ما يطلق عليه أحياناً التمويل الأصغر بأنه «حزمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودى ومنخفضى الدخل والفقراء الذين عادة يفتقدون فرص الحصول على خدمات مصرفية بما فى ذلك الإقراض والإدخار والتأمين وتحويل الأموال»[١].

وقد بدأت برامج الإقراض الأصغر فى مصر بنهاية الثمانينات من القرن الماضى من خلال البنك الوطنى للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وذلك بدعم مإلى وفنى من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث كان الغرض من هذه البرامج إتاحة الإقراض للفئات غير لقادرة الحصول على التمويل البنكى من المنشآت الصغيرة والأفراد فى مصر.

ومنذ ذلك الحين توإلى ظهور مؤسسات التمويل الأصغر التى تقدم برامج إقراض لهذا لقطاع بدعم مإلى وفنى من عدد من الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبنك التعمير الألمانى، والبنك الدولى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، إلى جانب الصندوق الإجتماعى للتنمية.

وتعد مصر أكبر أسواق التمويل الأصغر فى الدول العربية نظراً لتعدادها السكانى ومعدل النمو السكانى بها، وتتسم مصر بهيمنة فئة الشباب على تركيبتها حيث تشكل الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاماً نسبة ٦٣٪ من إجمإلى عدد السكان فى مصر[٢].

وتتوفر خدمات التمويل الأصغر فى مصر بصفة أساسية من خلال عدد من المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى عدد من البنوك العامة والتجارية العاملة فى قطاع التمويل الأصغر[٣].

---

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر، أبريل ٢٠١٠.

(٢) سنابل، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربى للتمويل الأصغر: إستعراض آخر مستجدات القطاع، دى سمبر٢٠١٠.

(٣) من أهمها: الجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

ويوجد حالياً فى مصر عدد من البنوك التى تقدم منتجات الإقراض الأصغر، يأتى على رأسها البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية والبنك الوطنى للتنمية. كما يتولى البنك التجارى الدولى والبنك المصرى الخليجى توفير خدمات التمويل الأصغر لأصحاب المشروعات الصغيرة.

٦-٢- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل الدور التمويلى المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر فى عدد من المصادر، يأتى على رأسها الصندوق الإجتماعى للتنمية، وعدد من المؤسسات التمويلية غير الحكومية والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى الجهاز المصرفى.

٦-٢-١- وتتنوع أشكال التمويل المتاحة والمتوفرة لإقراض المشروعات الصغير والمتوسطة، ومن أهمها[١]:

- القروض والتسهيلات الإئتمانية من البنوك.
- إتباع نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP.
- المشروعات الصغيرة للخدمات Small Service Projects والتى تعمل بنظام الـ BooT
- التمويل عن طريق بورصة النيل Nilex(Nile Stock Exchange)[٢].

٦-٢-٢ أما فيما يتعلق بأهم الجهات المانحة للتمويل لتلك النوعية من المشروعات فتتمثل فيما يلى:

٦-٢-٢-١ الصندوق الإجتماعى للتنمية

أنشئ الصندوق[٣] عام ١٩٩١ برأسمال ١,١ مليار جنيه بهدف تخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى على محدودى الدخل وكذلك لمواجهة الآثار الناتجة عن حرب الخليج الأولى (عودة العمالة المصرية) من خلال فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة والفقر، ويتبع الصندوق ٣٠ مكتب إقليمى فى جميع أنحاء الجمهورية. وقد تم حتى الآن

---

(١) Industrial bank ," Finance services for SME's، ....."op.cit.p211.

(٢) هى سوق يعمل داخل البورصة المصرية مخصصة لقيد وتداول الشركات الواعدة متوسطة وصغير الحجم لتوفير التمويل اللازم لها للتوسع والنمو، وقد تاسست عام ٢٠٠٧ وبدأ التداول الرسمى بها فى ٣ يونيو ٢٠١٠، وتضم ٠ شركات تعمل فى مجالات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والتعدين والزراعة والكيمياويات. ويتم التداول فى بورصة النيل من خلال شركات السمسرة العادية دون الحاجة لإجراءات جديدة، وتخضع جميع تعاملاتها لرقابة البورصة المصرية كما تلتزم الشركات بنفس قواعد الإفصاح للسوق الرئيسى.

(٣) موقع الصندوق الإجتماعى للتنمية على شبكة الإنترنت www.sfdegypt.org.

توفير ٣٥٥ ألف فرصة عمل (مشروع) لعد ١,٣ مليون مستفيد.

وتقوم فكرة عمل الصندوق على دعم شرائح المجتمع المختلفة وتشجيعها على قبول ثقافة العمل الحر والإبتعاد عن الوظائف الحكومية التقليدية، بالإضافة إلى دعم المشروعات فى المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب.

وقد نص قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ – كما سلفت الإشارة– على أن الصندوق الإجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لإنتشارها والمعاونة فى الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزرات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات.

وتتمثل أهم برامج عمل الصندوق الإجتماعى للتنمية فيمايلى:

- تنمية المجتمع، من خلال أنشطة التدريب على صناعات حرفية صغيرة إنتاجية وتسويقية، بالإضافة إلى أنشطة إجتماعية تشمل خدمات صحية وتعليمية وثقافية.
- أشغال عامة، من خلال مشروعات تستوعب عمالة مكثفة لتحسين البنية الأساسية مثل تحسين الطرق ومياه الشرب وصيانة المنشآت .... إلخ.
- تنمية المشروعات، من خلال إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للشباب لإنشاء مشروعات صغيرة جديدة أو قائمة وقابلة للتوسع.
- تنمية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التأهيل وتطوير الإمكانات المتاحة وتقديم المساعدة الفنية وتمويل أنشطة توفير فرص عمل جديدة.
- التنمية المؤسسية، من خلال توفير المعلومات والبيانات عن طريق الدراسات والتدريب لمساعدة المؤسسات على تنمية برامجها وخططها ورفع كفاءتها الفنية والإدارية.

ويقوم الصندوق بتقديم خدماته من خلال جهات وسيطة كالبنوك والجهات الأهلية الحكومية، كما يقوم الصندوق بعمل تيسيرات للمستفيدين من القروض مثل الإعفاءات الضريبية ومنح القروض بأسعار فائدة أقل من البنوك التجارية وإعطاء فترات سماح تتناسب مع طبيعة القروض.

كما يقوم الصندوق بتقديم مساعدات غير مالية للمستفيدين تتمثل فى المعاونة الفنية لمساعدة فى إعداد دراسات الجدوى لمشروعات الشباب والمساهمة فى التسويق وعمل المعارض المحلية والدولية.

٦-٢-٢-٢ المؤسسات الحكومية غير التمويلية

٦-٢-٢-٢-١ وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

تساهم الوزارة فى دعم تلك المشروعات وذلك من خلال قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]. ويعمل القطاع على أربعة محاور رئيسية، وهى:

– محور السياسات: ويساهم فى رسم السياسات وإقتراح الآليات لتعزيز القدرات التسويقية والتصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– محور البحوث: من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة فى مجال تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة منها فى بناء نماذج تصلح للتطبيق على المشروعات الصغيرة المصرية.

– محور التنسيق: من خلال التنسيق بين قطاعات الوزارة والهيئات التابعة لها لتطوير الخدمات التى تقدمها هذه القطاعات والهيئات وبما يخدم تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– محور المعلومات: من خلال إعداد قاعدة بيانات تتضمن منظمات الأعمال والجهات الحكومية وغير الحكومية التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتحديثها بإستمرار.

٦-٢-٢-٢-٢ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

والتى تقدم خدمات فى مجال الصناعات الصغيرة تتضمن تخصيص وحدات مجتمعات الصناعات الصغيرة بالمحافظات والمدن الجديدة[٢]

٦-٢-٢-٢-٣ مشروع الأسر المنتجة

هو مشروع قومى إجتماعى يهدف إلى تنمية الموراد الإقتصادية للأسر محدودة الدخ للعمل فى مجال الصناعات البيئية والريفية والمنزلية والصناعات الصغيرة. وتشمل الخدمات التى يقدمها المشروع: خدمات تدريبية وخدمات عينية وخدمات نقدية وخدمات تسويقية وخدمات فنية وخدمات توجيهية[٣].

---

(١) موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية على شبكة الإنترنت www.mfti.gov.eg/SMs/

(٢) موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية على شبكة الإنترنت www.ida.gov.eg

(٣) مجلس الوزراء، مصدر سبق ذكره، ص٤٦

٦-٢-٢-٢-٤ صندوق التنمية المحلية

أنشئ الصندوق كشخصية إعتبارية مستقلة[١] فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨، وهو صندوق تنموى يهدف بالأساس إلى تدعيم التنمية الإقتصادية فى قطاع المحليات والقرية . ويعد الصندوق من أهم آليات العمل التى تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية فى إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية المحلية، وتقوم سياسة الصندوق على إقراض مختلف مشروعات التنمية الريفية (الإنتاجية، التسويقية، الخدمية، مشروعات صغار المستثمرين)، بالإضافة إلى إعداد دراسات جدوى للمشروعات، وتقسيم المدى الزمنى للقروض إلى قروض قصيرة الآجل تسدد من خلال عامين ومتوسطة الآجل تسدد خلال أربع سنوات.

٦-٢-٢-٢-٥ جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى

يعمل الجهاز فى مجالين أساسيين: الإشراف على قطاع التعاون الإنتاجى من خلال إشرافه على ما يقرب من ٥٠٠ جمعية تعاونية إنتاجية، والعمل فى مجال الصناعات الحرفية.

٦-٢-٢-٢-٦ الجمعيات الأهلية

يوجد عدد من الجمعيات الأهلية[٢] العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر من أهمها :

- جمعية رجال أعمال الإسكندرية.
- جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة).
- الجمعية المصرية لرعاية صغار الصناع والحرفيين.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة (SECDA).
- الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة (YES).

---

(١) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com

(٢) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com

٦-٢-٢-٣ الجهاز المصرفى

تقوم العديد من البنوك المصرية بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة سواء من خلال العمل كجهة وسيطة للصندوق الإجتماعى أو تمويل تلك المشروعات من مواردها الذاتية.

وقد تضمنت المرحلة الثانية من خطة إصلاح الجهاز المصرفى المصرى تأهيل البنوك لمواجهة متطلبات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا تطوير أنظمة المدفوعات والأنظمة التكنولوجية والإدارية للوصول إلى أفضل الممارسات[١].

كما قام البنك المركزى المصرى فى ديسمبر ٢٠٠٨ بإطلاق مبادرة متكاملة لتشجيع البنوك على منح الإئتمان للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بإعفاء البنوك التى تمنح قروضاً وتسهيلات إئتمانية لتلك المنشآت من نسبة الإحتياطى القانونى البالغة ١٤٪ وذلك فى حدود ما يتم منحه، وتم تحديد معيارين لتحديد المشروعات الصغيرة المستفيدة من المبادرة وهى المبيعات السنوية والتى تتروح من مليون جنيه وحتى ٢٠ مليون جنيه، ورأس المال المدفوع والذى يكون بحد أدنى ٢٥٠ ألف جنيه وحد أقصى ٥ مليون جنيه[٢].

كما تم فى هذا الشأن إنشاء وحدة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى التابع للبنك المركزى لخدمة البنوك فى مجالات إعداد الكوادر البشرية اللازمة لإنشاء إدارات متخصصة فى تمويل وتقديم الخدمات المصرفية لتلك المشروعات، مما يساعد فى زيادة حجم الإقراض الموجه من البنوك لهذه النوعية من الإقراض.

وفيما يلى عرض لأهم تجارب وآليات البنوك العاملة فى مصر فيما يتعلق بتمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

-البنك الأهلى المصرى

يتبنى البنك منظومة متطورة وفعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم كافة الخدمات الإستثمارية والإستشارية لها إيماناً منه بالأهمية القصوى لتلك المشروعات فى تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

---

(١) تم الإعلان عن الخطة والبدء فى تنفيذها ٢٠٠٤.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقريرالسنوى ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ولذلك قام البنك بوضع إستراتيجية مستقبلية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة تقوم على عدة محاور أهمها[1]:

- إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية داخل البنك وذلك بإستحداث قطاع متخصص لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يضم وحدات منتشرة فى كافة فروع البنك التى تغطى كافة أنحاء الجمهورية .
- تحديد شريحة تلك المشروعات إستناداً لمعيار حجم الإيرادات السنوية، حيث حدد البنك المشروعات متناهية الصغر بأنها التى يتراوح حجم إيرادتها / مبيعاتها من مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة التى يتراوح حجم إيرادتها / مبيعاتها من ٢٠ مليون إلى ١٠٠ مليون جنيه.
- تقديم التمويل لكافة الأنشطة الإقتصادية (صناعية وخدمية و بيئية و زراعية وثروة حيوانية ... إلخ) خلال مراحلها المختلفة .
- تقديم برنامج تمويلى للمشروعات الصغيرة، حيث تم رصد نحو مليار جنيه له وبحد أقصى ٥ مليون جنيه للعميل الواحد، وروعى فى تصميمه المرونة فى التنفيذ وتنميط الإجراءات.
- التعاون مع مؤسسات التمويل الخارجية (محلية وأجنبية) لتوفير خطط إئتمانية أهمها:

برنامج الصندوق الإجتماعى للتنمية (بلغ إجمالى المبالغ المرصودة المعاد إقراضها للمشروعات الصغيرة نحو ٤ مليار جنيه لعدد ١١٠ ألف عميل).

خط بنك التنمية الإفريقى بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

الخط الإيطالى الميسر بمبلغ ١٠ مليون يورو.

بعض خطوط تمويل يتم إدارتها من خلال بنوك أخرى ويشارك البنك الأهلى فى تسويقها مثل برنامج تنمية قطاع الزراعة، وبرنامج الخدمات البيطرية، ومشروع التعاون فى القطاع المالى والإستثمارى فى الريف.

توفير الإحتياجات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر (غير المؤهلة للتعامل مع البنوك) من خلال توفير تمويل لعدد ٩ جمعيات مقدم لها تمويل بنحو ٥١٠ مليون جنيه.

وقد إنعكس هذا النشاط فى زيادة محفظة هذه النوعية من المشروعات لترتفع إلى نحو ١ مليار جنيه ويصل عدد عملائها إلى نحو ٣٥ ألف عميل.

---

(١) البنك الأهلى المصرى، قطاع أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك.

- بنك مصر:

يقـوم بنك مصر بتمويل المشـروعات الصغيرة الجديدة والقائمـة بالتعاون مع الصندوق الإجتماعـى للتنميـة، وتتنوع المشـروعات القابلـة للتمويل ما بين المشـروعات الصناعية والتجاريـة والخدمية والسـياحية والمهـن الحرة، بالإضافة إلى مشـروعات إنتاج وتجهيز وتسويق الدواجن، وكذا المراكز الطبية والعيادات والصيدليات.

وتسـتهدف برامج التمويـل التى يقدمها البنك كل من لديـه القدرة على دخول مجال الأعمال وتنقصه الإمكانيات المادية، والراغبون فى توسـيع وتطوير أنشـطتهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية القائمة (منشأة فردية – شركة أشخاص – شركة أموال).

أما مجالات إستخدام القروض فتتنوع ما بين تمويل آلات جديدة أوقطع غيار ورأس مال عامل للمشـروعات الجديدة والقائمة، وتمويل الإنشـاءات والمبانى والتجهيزات، وإمكانية تمويل شراء الآلات والمعدات المستعملة.

ويتبنـى البنك تنفيـذ برنامج لتمويل المشـروعات متناهية الصغر التـى تعمل فى القطاع التجـارى والصناعـى والخدمى وإمدادهم برأس المـال العامل وتمويل شـراء أدوات الإنتاج. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تمكين المشـروعات المقترضة التى تثبت جدارة إئتمانية من التعامل مع القطاع المصرفى،وكذلك تحويل المنشآت المقترضة من القطاع غيرالرسمى إلى القطاع الرسمى.

وتـتراوح قيمة القروض وفقاً لهذا البرنامـج من ١٠٠٠ جنيه وحتى ١٥٠٠٠ جنيه ويتم منحه خلال فترة تتراوح ما بين ٤ شهور إلى ١٨ شهراً [١].

- بنك القاهرة

بـدأ البنك تعاونه مع الصندوق الإجتماعـى للتنمية فى عام ١٩٩٣حيث تم توقيع عدة عقـود لتوفير التمويل اللازم للمشـروعات الصغـيرة، وقام البنك بتوجيـه قروضه لتمويل المشروعات فى الأنشطة الحيوانية والصناعية والخدمية و التجارية[٢].

كما قام البنك فى عام ٢٠١٠ بتوقيع إتفاق مع الصندوق الإجتماعى لتوفير تمويل للبنا

---

(١) موقع بنك مصر على شبكة الإنترنت www.banquemisr.com

(٢) يتبنى بنك القاهرة فى الوقت الحالى خطة عمل من أجل أن يتحول إلى بنك متخصص فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه الخطة فى الأساس على إعتبار أن تمويل نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات الإستراتيجية داخل البنك.

نيمة ١٠٠ مليون جنيه لإتاحة التمويل والإئتمان المناسب للتوسع فى إقامة مشروعات صغيرة، ويستهدف الإتفاق توفير نحو ١١ ألف فرصة عمل من خلال تمويل ٢٢٠٠ شروع[١].

وتتضمن مجالات إستخدام القروض تمويل شراء الآلات الجديدة وقطع الغيار ودعم رأس ال العامل للمشروع وتمويل الإنشاءات والمبانى وتمويل مشروعات الثروة الحيوانية والمراكز طبية والعيادات والصيدليات وغيرها.

ومن المقرر أن يبدأ البنك فى ممارسة نشاطه الجديد لتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة بشكل تدريجى، وسيتم البدء بالمناطق الصناعية والدلتا.

البنك التجارى الدولى (CIB)

يقدم البنك مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية والإستشارية للمساهمة فى موقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل البنك فى تمويل المشروعات الصغيرة نذ عام ٢٠٠٤.

ويضع البنك تعريفاً محدداً للمشروعات الصغيرة بأنها التى تحقق مبيعات سنوية تتراوح ابين مليون إلى ١٢ مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة هى التى تتروح مبيعاتها السنوية ما بين ١٢ مليون إلى ٨٠ مليون جنيه.[٢]

ويقدم البنك خدمات الإستشارة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخدمات والمنتجات المتنوعة، وقد وضع البنك فى عام ٢٠١٠ خطة لمضاعفة محفظة قروضه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠١١.[٣]

- بنك الإسكندرية

قام البنك بتخصيص جزء من محفظة قروضه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء إدارة بالبنك مختصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية.

---

(١) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٠

(٢) موقع البنك التجارى الدولى – مصر على شبكة الإنترنت www.cibeg.com

(٣) بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠

وتتنـوع أنظمة التمويل والتسـهيلات الإئتمانية المقدمة من البنك لتلك المشـروعات ، بـين قروض قصيرة الآجل لتمويل الأنشـطة التجارية، وقروض متوسـطة الآجل (أقل م ٣ سنوات) وقروض طويلة الأجل (من ٣ إلى ٥ سنوات)[١].

ويتيح البنك تقديم تمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر يبدأ من ١٠٠٠ جنيه ويص إلى ٢٥ ألف جنيه، وقد قامت مؤسسـة التمويل الدولية IFC عضو مجموعة البنك الدولى ف عام ٢٠٠٩ بشـراء حصة نسبتها ٩,٧٥٪ من أسهم البنك بغرض دعم أنشطة بنك الإسكندري فى السوق المصرية فى مجالات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقارى[٢].

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى

يركـز البنـك على تمويل المشـروعات الصناعية متوسـطة وصغيرة الحجـم كأداة لزياد الإنتاجية بهدف توجيهها للتصدير، حيث يقدم خط تمويل للمشـروعات الصغيرة والمتناهي الصغر بالتعاون مع شركة مجموعة الخدمات التنموية والإستشارات المالية DFS Group التي تقوم بالخدمات التسويقية للقروض بحد أدنى ١٠ آلاف جنيه وحد أقصى ١٠٠ ألف جنيه[٣]

كما يقوم البنك بتمويل المشـروعات الصغيرة للشـباب بالإتفاق مع الصندوق الإجتماعي للتنمية لتمويل الآلات وقطع الغيار ورأس المال المستثمر والإنشاءات والتجهيزات للمشروعات والمراكز الطبية والعيادات والصيدليات.

وبناء على ما تقدم وضع البنك من ضمن أهدافه الأهداف التالية:[٤]

- تنميـة الأنشـطة الصناعية، والأنشـطة المرتبطة بهـا فى مصر عن طريق المسـاعدات المالية والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة، أو تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية وخاصة القطاع الخاص لا سيما الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاونى.

تنميـة وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية بمدها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات وذلك بشروط ميسرة.

---

(١) موقع بنك الإسكندرية على شبكة الإنترنت: www.alexbank.com

(٢) البنك الأهلى المصرى، قطاع البحوث، دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يونيو ٢٠٠٩.

(٣) موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى على شبكة الإنترنت: www.idbe-egypt.com

(٤) د.هالة محمد هالة لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. – مصر الجديدة – القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٥، ص ٢٣٦

- تشـجيع الخريجين على تملك وإدارة المشروعات، ومساعدة الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة على تنمية وتطوير أنشطتهم .
- عقد الندوات والمؤتمرات التى تساعد على إقتراح الحلول لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة وتبنى خطة الإنتشار الجغرافى من خلال إنشاء فروع جديدة فى مناطق مختلفة كجنوب الوادى وغيرها.

- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى

يقدم البنك خطوط إئتمانية لإقراض أنشطة ومشروعات صغار المنتجين وشباب الخريجين والمرأة الريفية وذلك إما من خلال التمويل الذاتى أو من خلال وزارة المالية أو بالتعاون مع الصندوق الإجتماعى للتنمية. وينحصر دور البنك فى تنمية المشروعات التى لها صفة النشاط الزراعى مثل الإستزراع والتصنيع الزراعى وتسويق الحاصلات الزراعية وتربية الأبقار والأغنام.

كما يقوم البنك بتوفير القروض المخفضة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والإستفادة من التعاون المشترك مع الصندوق الإجتماعى للتنمية والتى كان آخرها توقيع إتفاقية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتمويل تلك المشروعات.

- البنك الوطنى للتنمية[1]

بدأ البنك نشاطه فى مجال التمويل المتناهى الصغر فى عام ١٩٨٧ من خلال برامج تمويل بالتعاون مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية مثل وكالة المعونة الأمريكية ومنظمة اليونيسيف وهيئة المعونة الكندية. وكان ذلك بهدف دعم النمو الإقتصادى من خلال تمويل القطاع غير الرسمى لتقليل البطالة وتوفير فرص عمل جديدة فى إطار خطة التنمية الإقتصادية للدولة.

ويتيح البرنامج قروضاً صغيرة تتراوح من ١٠٠٠جنيه وحتى ٥٠ ألف جنيه. كما يقدم البرنامج للمشروعات متناهية الصغر عدداً من الخدمات مثل التمويل والإدخار والتأمين وكذا منتجات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

(١) موقع البنك الوطنى للتنمية على شبكة الإنترنت:
www.ndbegypt.com/microfinance/microfinance-program

-شركة ضمان مخاطر الإئتمان[1]

تم تأسيس هذه الشركة لمساعدة الراغبين فى إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو التوسع فيها و ينقصهم التمويل اللازم للتنفيذ حيث لا يحصلون على تمويلات من البنوك لعدم توافر الضمانات الكافية.

وعلى الرغم من أن الشركة لا تقدم تمويلاً مباشراً، إلا أنها تقوم بضمان نسبة من القروض المقدمة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدون تقديم أ ى ضمانات، مما يشجع البنوك على تقديم القروض المطلوبة وهو ما يعمل على زيادة عدد هذه المشروعات ومن ثم زيادة معدلات التنمية وتخفيض البطالة والشركة تساهم فى مجالات مختلفة منها نقل التكنولوجيا والرقابة على الجودة من خلال توجيه هذه المشروعات إلى المؤسسات الدولية التى تقدم خدمات فنية تطوعية للمشروعات الصغيرة العاملة فى كافة المجالات الإقتصادية. وتوفر الشركة التدريب اللازم لأصحاب هذه المشروعات فى كافة المجالات كما تحدد لهم مجالات وفرص الإستثمار. يضاف إلى ذلك أن الشركة توجه هذه المشروعات للمستشارين المعتمدين لديهما لإعداد دراسات الجدوى بأتعاب رمزية[2].

ومن أهم البرامج التى تقدمها الشركة برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، حيث قامت الشركة بإنشاء وتشغيل ٣٠ وحدة إقراض على مستوى الجمهورية تنفذ من خلال التعاون مع البنوك والجمعيات الأهلية عن طريق كفالة الشركة للحدود الإئتمانية الممنوحة للوحدات مع توفير الدعم الفنى وكذا تكاليف التأسيس والتشغيل لتلك الوحدات . وتقوم الشركة بضمان ١٠٠٪ من الإئتمان الممنوح لهذه المشروعات.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد عدد آخر من البنوك التى تقدم خدماتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إختلاف نوعية تلك الخدمات[3].

---

(١) يشكل المساهمون الرئيسيون للشركة كل من : البنك الأهلى المصرى بنسبة ٢٧,٢٨٪ وكل من بنك القاهرة، وبنك التنمية الصناعية والعمال المصرى، وبنك مصر إيران للتنمية، وبنك الإستثمار العربى، وبنك قناة السويس، وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية، وبنك كريدى أجريكول مصر، وشركة مصر للتأمين بنسبة ٩,٠٩٪ لكل منهم.

(٢) موقع شركة ضمان مخاطر الإئتمان CGC على شبكة الإنترنت: www.cgcegypt.com

(٣) من أهمها بنك HSBC، وبنك الإتحاد الوطنى – مصر، وبنك المشرق، وسيتى بنك.

ويعكس العرض السابق مدى الإهتمام المتزايد الذى توليه البنوك العاملة فى مصر للتوجه نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو المتناهية الصغر سواء بإعتبارها أحد أهم محركات الإقتصاد القومى، أو لخلق قنوات توظيف جيدة تساهم فى دفع حركة الإقتصاد من جهة وتنوع المحفظة الإستثمارية والتمويلية لتلك البنوك من جهة أخرى.

٦-٣ المساعدات المقدمة فى مجال التسويق.[١]

٦-٣-١ يشترك بنك التنمية الصناعية بجناح خاص فى المعارض و الأسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة التى يقرضها البنك لتسويقها و فتح أسواق خارجية لها، مع إتاحة الفرصة لبعض أصحاب هذه المصانع لحضور هذه المعارض لتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا. هذا بالإضافة لما يوفره مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعات من معلومات عن التصدير ومجالاته لأصحاب المصانع الصغيرة لتشجيعهم على تصدير منتجاتهم.

٦-٣-٢ يقوم الصندوق الإجتماعى للتنمية بتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محلياً ودولياً عن طريق المعارض الدائمة وغير الدائمة، وتقديم العون للمصدرين الجدد بالنسبة للإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد الثابتة، والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير.

٦-٣-٣ تلعب الإسرة المنتجة دوراً هاماً فى تسويق منتجات المصانع الصغيرة من خلال المعارض التى تقيمها بشكل مستمر طوال العام سواء فى الداخل أو الخارج.

٦-٣-٤ أما شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة و المتوسطة فتقدم بعض الخدمات المجانية، منها تزويد المنتجين بالفرص التصديرية بالدول الأجنبية.

٦-٤ المساعدات المقدمة فى مجال العمالة[٢]

تقوم مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى منذ عام ١٩٩١ فى إعداد برامج للدارسين لتنمية المهارات المقدمة لهم، وفق تخصصات متعددة مثل:

تشغيل وتشكيل المعادن / صيانة السيارات / الطباعة / الكهرباء... وغيرها.

---

(١) د. هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سابق ص ٢٤١

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٢، ٢٤٣

هـذا مـن ناحية، ومن ناحيـة أخرى حددت وحدة الإرشـاد الصناعـى بمركز تنمية التصميمات الهندسـية والصناعية الإحتياجات الفعلية للتدريب للصناعات الصغيرة والتى ترجمت إلى ثلاثة أنواع من البرامج التدريبية هى:

- برامـج تعقد فـى مناطق تواجد الصناعات الصغيرة فى الفترة المسـائية، وأيام العطلات الأسبوعية .
- برامـج تعقد بمقـر المركز لمجموعة من الصناعات لمقابلة إحتياجـات فنية معينة تتوافر إمكانيات التدريب عليها بأقسام المركز المختلفة.
- برامج سنوية يلتحق بها من تسمح إمكانياتهم بالإنتظام بها من العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية.

كما يساهم الصندوق الإجتماعى للتنمية فى رفع مهارات التخطيط لأصحاب المشروعات الصغيرة، والعمل على رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب وتقديم المشـورة فى هذا المجال. ويتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية فى ثلاثة محاور هى :

- أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون.
- المشـرفون والمنظمون والمسئولون عن المشروعات الصغيرة حيث يتعامل الصندوق مع أكثر من ١٢٠وكالة منفذه وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته.
- الخبرات الفنية المسـئولة عن دعم المشـروعات الصغيرة فى المؤسسـات العامة والخاصة والأهليـة الداعمة للمشـروعات الصغيرة وذلك من خلال برنامج خـاص مواز لدعم وبناء قدرات هذه المؤسسات.

ولا تقتصر المسـاعدات فى مجال العمالة فى مصر على التدريب فقط، وإنما تقدم أيضاً مسـاعدات فى مجال التأمين الإجتماعى والذى يغطى حالياً الأحجام المختلفة للمشروعات فى جميع المحافظات مع تنوع أنواع التأمينات المقدمة لها.

٧-معوقات التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

علـى الرغـم من الجهود التى تبذل مـن قبل العديد من البنوك لتوفـير التمويل اللازم للمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، إلا أن الواقع العملى يشـير إلى ضرورة إعطاء قوة دفع إضافية لهذا النوع من التمويل، حيث تشـير العديد من الدراسـات إلى أن ما تحقق من نمو فى قطاع المشـروعات الصغيرة و المتوسـطة فى مصر كان أقل من التوقعات بسـبب وجود

بعض المعوقات التى تتعلق بعملية التمويل أو الإنتاج أو التسويق مما يحد من فرص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم يضعف مساهماتها فى الإقتصاد القومى والتى يمكن إيجازها فيما يلى:[1]

١- معوقات تنظيمية: حيث تعمل تلك المعوقات على تقليل ربحية الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتسبب بدوره فى التأثير على قدرة تلك المشروعات على الإقتراض من البنوك، خاصة وأن عمليات تمويل تلك المشروعات تعد مكلفة بشكل كبير لذا يجب دراستها جيداً حتى يتم منح الإئتمان بتكلفة أقل.

٢- ضعف الأطر القانونية والتشريعية: حيث يكون من الصعب إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإلتزامات تعاقدية، وهو ما يؤدى إلى وجو صعوبات فيما يتعلق بضمان حقوق البنوك فيما يتعلق بأصول تلك المشروعات.

٣- عوامل إقتصادية: حيث قد تؤثر بعض العوامل الخاصة بالبيئة الإقتصادية التى تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى قدرة البنوك على إقراض تلك المشروعات، خاصة وأن طبيعة تلك المشروعات تجعلها دوماً عرضة بشكل كبير للأزمات الإقتصادية.

٤- غياب قاعدة بيانات الإئتمان: حيث يوجد دائماً نقص فى المعلومات والبيانات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مكاتب الإستعلام الإئتمانى وجهات جمع المعلومات، وهو ما يجعل تلك المشروعات غير قادرة على إثبات جدارتها الإئتمانية.

هذا بالإضافة إلى بعض السلبيات التى تعوق وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى المؤسسات المالية والحصول على التمويل لعل من أهمها:[2]

- وجود ثغرات فى المعلومات، حيث أن البنوك لديها نقص فى المعلومات عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد تعريف واضح ومحدد لماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، حيث يعتمد كل بنك على سياساته الإئتمانية فى هذا المجال.

---

(١) مصدر سبق ذكره، Samira Khalil

(٢) دراسة بتكليف من هيئة التعاون الدولى اليابانية (جايكا)، نشرت على موقع الأهرام الرقمى digital. ahram. org. eg، بتاريخ ٦ يونيه٢٠١١.

- عـدم ملائمة الإجراءات البنكية، حيث يواجه عملاء المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة بالعديـد مـن العقبات عند الحصول على التمويل من البنوك أهمها إرتفاع تكلفة القروض (الرسـوم ومصاريف الخدمة وأسـعار الفائدة)، وصعوبة الشـروط المطلوبة، والضمانات المفرطة، وطول الإجراءات وتعقيدها.
- نقـص المعلومـات الكافية أو الإتصالات اللازمة بين البنوك وقطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصغر حتى أن بعض هذه المشـروعات لا تعـرف أن هناك برامج للتمويل متناهى الصغر فى البنوك، وهى مسئولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق جهات ومسـئولى تسـويق القروض الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسـطة فى البنوك خاصة وأنها الجهة المانحة والعارضة للتمويل.
- طبيعة أعمال المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصغر، حيث يرى العديد من الخبراء أن هذا القطاع ليس مؤهلاً للإقراض لعدة أسباب أهمها:

• إفتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التخطيط الإستراتيجى والعمق الإدارى والتنظيمى مما يجعلها تنطوى على مخاطر عالية.
• تنوع أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الجهود البنكية المطلوبة لتحصيل المدفوعات أعلى من العائد الفعلى الذى يتحقق للبنك.
• صغـر حجم قروض تلك المشـروعات يجعلها أكثر تكلفـة من وجهة نظر البنوك لأن هذه المؤسسـات تتطلب ممارسات تسـويقية أقوى إنتشـاراً ومتابعة أكثر مما يتطلبه العملاء الكبار.

وقـد أدت تلك العوامـل إلى وجود فجوة بين العرض والطلب على تمويل المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصغر فى مصر، حيث لا يزال يسـاور البنوك شكوك كبيرة فى التعامل مع هذه المشروعات لأن البنوك ترى أن هذا القطاع لا يمكن الإعتماد عليه نظراً لغياب الضمانات وسـوء التوثيق وعدم وجود أنظمة حوكمة مناسـبة بجانب ضعف عملية التسـويق، كمـا أن هناك قضايا تتعلـق بتحقيق متطلبات البنوك فيما يتعلق بالمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة منها الضمانات والتراخيص ودراسـات الجـدوى والميزانيات المدققة والتاريخ الإئتمانى والضمانات المالية.

وهو ما حدا البنوك إلى تقديم مزيد من التسـهيلات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم منتجات إئتمانية تتناسب ومتطلبات تلك المشروعات بما فى ذلك القروض الموسمية، وكذا مد فترات السـماح، بجانب الإسـتمرار فى عملية التطوير وإنشاء كيانات

مستقلة وإدارات متخصصة تستخدم موظفين مؤهلين للتعامل مع هذا القطاع، بالإضافة إلى إنشـاء وحدات مصرفية فى محافظات مصر المختلفة لتقديم العون لهذه المشـروعات، بما يساهم بصورة كبيرة فى القضاء على تلك المعوقات.

٨- إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر[١]

توجد صعوبة فى تعريف موحد للمشروع الصغير ويرجع ذلك إلى إختلاف المقصود بكلمة صغـير مـن بلد لآخر، ومن وقت لآخر داخل نفس البلـد. إلا أنه ظهرت بعض التعريفات للمشروع الصغير على المستوى الدولى، ركز بعضها على الجانب الوصفى للمشروع الصغير، بينما إعتمد البعض الآخر على معايير كمية مختلفة فى قياس كلمة صغير. وقد عرفت لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية المشـروع الصغير بأنه ذلك المشـروع الذى يجب أن يسـتوفى شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلى:

- إستقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
- رأس المال: توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
- العمل فى منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك فى مجتمع واحد، ولايشـترط أن تكون الأسواق محلية.
- حجم المشروع : صغير نسبياً بالنسبة للصناعة التى ينتمى إليها المشروع.

فالمشروع الصغير بصفة عامة: منشأة شخصية مستقلة فى الملكية والإدارة، تعمل فى ظل سـوق المنافسـة الكاملة فى بيئة محلية غالباً، وبعناصر إنتاج محصلة إستخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها فى الصناعة.

وقد عرف قانون تنمية المنشـآت الصغيرة رقم ١٤١ لسـنة ٢٠٠٤ المنشآت الصغيرة بأنها « كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لايقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسـين عاملاً. كما عرف المنشـآت متناهية الصغر بأنها « كل شـركة أو منشـأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه».

---

(١) د.فريد النجار، الصناعات والمشـروعات الصغيرة ومتوسـطة الحجم، الدار الجامعية-٨٤ شـارع زكريا غنيم - الإبراهيمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٢٨٩-٢٩٠.

٨-١ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر:

تميـزت مصر عن عديد من الدول العربية وغيرهـا بوجود صناعات صغيرة ذات جودة ومهـارة مثل صناعات خـان الخليلى والفخار والغزل والنسـيج .ولكـن أدى التحول فى الإقتصاد القومى فى الفترة ما بين أوائل السـتينيات إلى أوائل السبعينيات من نظام مختلط لنظام حكومى عام إلى قتل الروح والحافز وتضييق النطاق على القطاع الخاص مما أدى إلى نقص عدد المشـروعات الصغيرة المصرية . هذا ولو أن المؤسسـة المصرية العامة للصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجى خلال تلك الفترة لعبت دوراً فعالاً فى مساعدة هذه المشروعات وتنشيطها لما أدى ذلك إلى نزوح المهارات المصرية من السوق المصرى إلى السوق العربى الأمر الـذى ترتب عليه نقص فرص نمو المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة الحجم المصرية خلال الربع القرن الماضى.

ولوحظ أيضاً إنخفاض عدد المشـروعات الصغـيرة التجارية فى مصر خلال نفس الفترة بسـبب ضيق السـوق وإتسـاع قاعدة القطاع العام وعدم تشـجيع الحكومة للقطاع الخاص وعمليات التأمين والتمصير، وتحديد الملكية الزراعية والإتجاهات الإشـتراكية. ولقد بدأت الصورة تتغير نسبياً بعد حرب ١٩٧٣ حيث بدأ القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة تأخذ دورها الهام مرة أخرى ولكن فى المجالات الإسـتهلاكية ولأولية المشـروعات غير مصرية وفروع الفرانشايز للشركات العالمية.

ويلعب الصندوق الإجتماعى للتنمية الآن دوراً أساسـياً فى تنمية المشـروعات الصغيرة. ولكن لازالت المشـروعات الصغيرة فى مصر فى حاجة لبرامج تدريب وتوعية حتى تلعب دورها الرئيسى فى النمو الإقتصادى والإجتماعى.

٨-٢ من مظاهر إدارة بعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم فى مصر:

٨-٢-١ ضيـاع المظهر العام – نجـد بعض المهن الحرة ذات مكاتب غير منتظمة وغير مرتبة بالمقارنة بغيرها مثال مكاتب المحامين والمحاسـبين والهندسـة والإستشـارات إلا القليل منها. ولكن لازالت الورش والمصانع الصغيرة والمتوسـطة الحجم أقل نظافة، كما أن الفرانشايز ملتزم بالعقود المبرمة.

٨-٢-٢ عـدم وضع جداول زمنية للأعمال ومن ثـم عدم إحترام المواعيد والإلتزام بها. وهـذا مانجـد له أعذاراً دائما مثال المواصلات والنسـيان والخجل مـن المعارف والأصدقاء والضغوط من الغير ذوى المراكز الإجتماعية والوظائف العامة الهامة.

٨-٢-٣ عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة وبالتالى صعوبة تسجيل المصروفات والإيرادات والنقدية وبالآجل وحصر الحقوق والإستحقاقات.

٨-٢-٤ عدم دراسة أو معرفة السوق بدقة والإعتماد على الإتكالية والحظ والتخمين مما يؤدى إما لضياع بعض الصفقات أو زيادة حجم المخزون عند الشراء بكميات تفوق الطلب. ونجد هذه الصورة المتكررة فى المصانع الصغيرة والمهن والخدمات.

٨-٢-٥ عدم الوفاء بالإلتزام بمواعيد الطلبات المتفق عليها بغرض عدم تضييع صفقة أو طلبية أخرى. فقد تعطى أحد المشروعات الصغيرة المهنية طلبية معينة مثال طبع كتاب بأحد ورش الطباعة وتتفق على مواعيد تسليم معينة ويعرف مدير الطبعة أنه سوف يصعب عليه الإتفاق والإلتزام بهذه المواعيد ولكن يرغب فى ضمان إستمرار الحصول على طلبات خوفاً من إنخفاض مفاجئ للطلب.

٨-٢-٦ عدم الإقتناع بالتأمين ضد المخاطر والحريق والعاملين والحوادث.فعدد المشروعات المؤمنة محدود بالنسبة لإجمالى المشروعات الصغيرة الموجودة.

٨-٢-٧ يختلف رجال الأعمال والمشروعات الصغيرة من حيث درجة تحمل المخاطرة فى إدارة أعمالهم.

٨-٢-٨ يعتمد المشروع الصغير إلى الإحتكار فى إنجاز أعماله والإستمرارية فيها.

٨-٣ الدروس المستفادة والنظرة إلى المستقبل:[1]

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الإقتصاد إلى تخطيط إستراتيجى يوفر عدد أكبر من رواد الأعمال المديرين ويحقق مايلى:

- تشجيع العقود من الباطن بين الشركات الكبرى والصغرى.
- توفير حضانات أعمال ودراسات جدوى واقعية وجاهزة ومجانية رواد الأعمال.(دراسة الجدوى تأتى بعد تحديد الفكرة التى تولدت لدى صاحب المشروع الصغير كفرصة للإستثمار بحيث تمر بمراحل معينة والتى أهمها : دراسة السوق – الدراسة الفنية – الدراسة المالية – الدراسة التجارية – الدراسة الإدارية – الدراسة القانونية – الدراسة البيئية).
- إستخدام نظم المعلومات الجغرافية لبناء شبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة الواحدة.

---

(١) د.فريد النجار، مرجع سابق، ص ٣٠١: ٣٠٤

- التحكم فى التراخيص لتحديد العلاقة بين جانبى الطلب على والعرض من المنتجات والخدمات، ولتجنب الحروب التسويقية والمنافسة غيرالشريفة .
- الإهتمام ببراءات الإختراع وعلامات الجودة والعلامات التجارية والمواصفات الدولية والمحلية.
- قصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المصريين فقط دون الأجانب.

وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تطبيق الآليات الإدارية التالية بغرض تحسين مراكزها التنافسية :

- تطبيق أسلوب Just in time.
- تشجيع المشروعات المشتركة.
- تشجيع الفرانشايز.
- تخفيض تكلفة الوكالة.
- تجنب المخزون الراكد.
- مراجعة موقف الإنتاج أفضل أم الشراء.
- تشجيع المبادرات مع التسهيلات فى مراحل المشروع الأولى.
- منح الأراضى على سبيل حق الإنتفاع وليس البيع كما هو الحال فى بعض الدول لأوروبية.
- تنظيم التراخيص لضبط إيقاع المنافسة.
- تجنب المعونات الأجنبية وآثارها السلبية.

وهناك مناطق جديدة لمشروعات جديدة فى مصر مثال : شرق التفريعة – مشروع توشكى – الوادى الجديد – الطاقة الشمسية والمتجددة – ميناء مرسى مطروح وجذب المشروعات الجديدة – المدن الجديدة.

ولكن تظل مشكلة المواصلات من أعقد الأمور أمام حركة تدفق السلع بين الأسواق. فالنقل البحرى محدود والجوى مكلف والسكك الحديدية نادرة والطرق المرصوفة محدودة.

إقتصاد قوى متوازن

- فائض فى الميزان التجارى – وظائف جديدة – جذب الإستثمارات.
- غياب البطالة – فائض فى الموازنة العامة للدولة – بيئة نظيفة.

المنافسة التعاونية

يجب تحويل المنافسة الشرسة بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة تعاونية وذلك عن طريق التعاقدات من الباطن والتحالفات الإستراتيجية والتسويق بالعلاقات كما يجب المشاركة فى:

- مقترحات التصدير- البحوث والتطوير.
- الترويج المشترك - المشاركة فى التامين وتخفيض المخاطر.
- المشاركة والتعاون فى إدارة الأزمات - التدريب المشترك.
- الصفقات المتكافئة بين المشروعات الصغيرة.

وفيما يلى الإطار المقترح لتحسين مستقبل الرواد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والذى يحقق ما يلى:

- زيادة عدد رواد الأعمال.
- تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الصناعات المغذية وشبكات الأعمال.
- علاج الأمية والبطالة بالمشروعات الصغيرة.

ويتطلب كل ذلك مراجعة القوانين الإقتصادية والسياسات النقدية والسياسات المالية والحفاظ على قيمة ا لعملة الوطنية وترشيد التجارة الدولية وتقديم حافز الإستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسط الحجم. والأهم من ذلك هو بناء كوادر ورواد الأعمال صناع المستقبل المشرق.

٤-٨ حالة عملية لبناء مصنع صغير ومتوسط الحجم:[1]

مصنع شبكات البعوض

يعانى السكان فى الريف وبعض المدن من إنتشار البعوض الذى يسبب الأمراض العديدة . لذلك يحتاج السكان إلى إستخدام شبكات الصيد والقضاء على البعوض.ويمكن إنتاج مصنع لإنتاج شبكات صيد البعوض والذباب وهى مادة غير ضارة بالحيوانات ذات الدم الدافئ وكذلك غير ضارة للإنسان.

(١) د.فريد النجار، مرجع سابق، ص ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦

العملية الإنتاجية:

- يتم خلط المواد المستخدمة بالماء الساخن (البيريثرين) أو البيريثوم ومسحوق الخشب ومسحوق ورق الشجر والنشا ومواد الصباغة ومبيد الفطريات.
- توضع المادة المعجونة فى ماكينة التكسير إلى كتل صغيرة.
- توضع الكتل الصغيرة من المادة المعجونة فى ماكينة البثق فى شكل سير يتم قطعه بعد ذلك فى ماكينة تقطيع.
- يوضع القالب فى ماكينة إستخراج الشكل على هيئة سير حلزونى.
- إجراء عملية التجفيف.

الماكينات:

- ماكينة تصنيع مصيدة البعوض (١٠٠٠٠ ملف / ٨ ساعة).
- ماكينة عجن وخلط.
- ماكينة بثق.
- ماكينة تقطيع.
- ماكينة التحكم فى الأشكال.
- ناقلة بالسير.

العمالة: للخلط واحد – للبثق٢ – إستخراج الشكل واحد، عملية التجفيف واحد]فى الدورية الواحدة[.

نماذج أخرى للمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم المقترحة:

- مصانع إنتاج ذراير من البوليستر.
- مصنع الإنتاج شبك الناموس.
- مصنع صابون التواليت.
- مصنع إنتاج ثقاب الكبريت.
- مصنع وسائط الربط المستخدمة فى صناعة الخشب المضغوط.
- مصنع الأسفلت.
- مصنع البولى إيثلين الرغوى.
- مصنع صنادل البلاج المطاطية.
- مصنع إنتاج الإطارات الخارجية والداخلية للسيارات والدراجات.

- مصنع أكياس البولى إيثلين .
- مصنع الصناديق البلاسيتيكية.
- مصنع الأوعية البلاستيكية.
- مصنع البلاط الإسبستوس والفينيل.
- مصنع عوازل البورسلان.
- مصنع الأدوات الصحية.
- مصنع إنتاج الزجاجات.
- مصنع إنتاج القيشانى.
- مصنع إنتاج الظلط.
- المسابك.
- مصنع الأدوات الزراعية.
- مصنع المسامير الكلية.
- مصنع تصنيع ألواح البلاستيك المضلع للتعبئة.
- مصنع أدوات المائدة الخزفية.
- مصنع إنتاج الطوب الأحمر.
- مصنع خلط الخرسانة.
- مصنع إنتاج الأعمدة الخرسانية.
- مصنع إنتاج الصلب بإستخدام الكهرباء.
- مصنع إبر الحياكه.
- مصنع الثلج.

النتائج والتوصيات

يتضح من المحاور التى شملتها الدراسة أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يمثل قاطرة نمو حقيقية لأى إقتصاد نظراً لما يوفره من فرص عمل جديدة وإبتكارات فى الإنتاج وسهولة الوصول إلى المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة و لأكبر عدد من العملاء والمستهلكين.

ولذلك فإنه يعول على هذا القطاع كثيراً لإحداث التنمية الإقتصادية الشاملة وكذلك للمساعدة فى الخروج من حالة الركود الإقتصادى التى تعيشها الأسواق العالمية وبالأخص فى الدول النامية ومن بينها مصر. وقد قامت الدولة بمجهودات ملموسة لدعم قطاع

المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، حيث قامت هيئة الإسـتثمار بطرح صندوق بقيمة مليار جنيه لدعم تلك المشـروعات، وتم إنشـاء بورصة النيل فى عام ٢٠٠٧ لتكون وسيلة فعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

أهم التوصيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

بناءاً على ما سـبق فإن هناك عدد من التوصيات والمقترحات لعلاج مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، يتمثل أهمها فيما يلى:

فيما يتعلق بعلاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الإقتصادية:

- يجب أن تحظى قضية تنمية قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة فى مصر بالإهتمام الأكبر من قبل أعلى المستويات فى الدولة ويجب أن تدرجها الدولة فى خططها التنموية، مع وضع وتنفيذ سياسة إستراتيجية واضحة وحقيقية لتنمية تلك المشروعات.
- يجب وضع تعريف محدد وموحد للمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصغر، حيث أن عدم وجود مفهوم واضح ومحدد لتلك المشـروعات يساهم فى حدوث قصور فى أدائها لدورها التنموى وكذلك فى مدى إمكانية حصولها على التمويل اللازم.
- تحتاج عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر إلى وجود خريطة إستثمارية (وهو مايقوم به البنك المركزى المصرى فى الوقت الحالى للإنتهاء من إعداد حصر شـامل لكافة تلك المشروعات فى مصر).
- يجب وضع سياسـة تسـويقية على المسـتوى القومى تأخذ فى الإعتبـار الإحتياجات المحلية والدولية حتى تكون المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة فى مصر قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.
- العمـل على إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للمشـروعات الصغـيرة والمتناهية الصغر داخل مصر وتحقيق إنتشـار أفضل لتلك المشروعات، حيث نلاحظ تركز تلك المشروعات بشكل كبير فى المحافظات الكبرى (القاهرة والجيزة والإسكندرية).
- ويتطلب الأمر البحث عن أسـواق محلية جديدة على مسـتوى كافة محافظا الجمهورية لإستيعاب عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك لتصريف منتجاتها لأكبر عدد ممكن من العملاء.
- تشـجيع المشروعات الصغيرة التى تعمل بشـكل غير رسمى للدخول إلى القطاع الرسمى

وذلك من خلال عدة إجراءات مثل إلغاء رسوم التسجيل لبعض المشروعات فى بعض الأنشطة والقطاعات، والإعفاء من الضرائب فى بداية فترات تشغيل المشروع، وما إلى ذلك من تيسيرات.

- التوسع فى إنشاء التجمعات الصناعية العضوية وحاضنات المشروعات الصغيرة ومراكز التكنولوجيا المتخصصة.
- تطوير النظم التعليمية والتدريبية بحيث يتم ربطها بالإحتياجات الفعلية لمتطلبات سوق العمل.

فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

- إنشاء و تشغيل صناديق القروض المتناهية الصغر فى القرى والأحياء لإقراض الأسر لتنفيذ مشروعات إنتاجية بسيطة.
- يجب العمل على تطوير البيئة التنظيمية الخاصة بتلك المشروعات لدعم التمويل المصرفى الموجه له، وتفعيل دور البنوك كؤسسات تمويلية تساهم فى تقديم قروض بشروط ميسرة.
- ضرورة تخصص عدد من البنوك فى تقديم إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (يُذكر أنه تجرى حالياً دراسة جادة ليكون بنك القاهرة بنكاً متخصصاً فى القروض الصغيرة والمتوسطة).
- العمل على تطوير وإبتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعية المشروعات الصغيرة مثل نظام التأجير التمويلى Leasing (تجربة اليابان)، ونظام حق الإمتياز Franchising، والمساهمة فى حصص تلك المشروعات Equity.
- العمل على مساعدة تلك المشروعات والشركات فى زيادة رؤوس أموالها عن طريق إصدار الأسهم، وكذلك تفعيل سوق السندات لتوفير التمويل طويل الاجل لها.
- دعم برامج خاصة للتأمين من أجل منع وقوع حالات الإفلاس التى قد تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ضرورة العمل على إنشاء مراكز خاصة تعمل على تنمية صادرات تلك المشروعات ومساعدتها فى الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- تفعيل دور مكاتب التمثيل التجارى بالخارج.
- إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات.

بالإضافة إلى ماتقدم وفى ظل التضخم وظروف الكساد التى يمر بها الاقتصاد العالمى أصبح من المحتم تبنى استراتيجية ملائمة للعمل من اجل إيجاد جهة تنسيقية (هيئة) تضم عدد من الجهات صاحبة العلاقة والشأن والاهتمام بهذا القطاع، تضم جهات رسمية (وزارات)، وشبه رسمية (مؤسسات اقراض)، ومؤسسات القطاع الخاص كالبنوك، ومنظمات أهلية (الغرف التجارية – الصناعية، المراكز التنموية، الاتحادات) بحيث تتحمل هذه الهيئة (هيئة دعم المشاريع الصغيرة) مسئولية وضع استراتيجية خاصة بهذا القطاع، وكيفية النهوض به، وبالتإلى رسم سياسة تنموية بناء على احتياجات الفعلية لقطاع المشروعات الصغيرة تتسم بالشمولية والتكامل، حيث ان القطاع الإنتاجى الصغير جزء لا يتجزأ ومكملا للقطاعات الأخرى.

أهم المصادر

أولاً : باللغة العربية:

- أحمد عبد الجواد ،«تيسير حصول المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التمويل المصرفى» دراسة تطبيقية على الحالة المصرية، المعهد المصرفى المصرى، البنك المركزى المصرى، القاهرة، ٢٠١٠.
- د .أيمن على عمر «إدارة المشروعات الصغيرة «، الدار الجامعية الإبراهيمية ٢٠٠٧.
- حسين عبد المطلب الأسرج ،«مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر»، كتاب الأهرام الإقتصادى، العدد ٢٩٩، مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.
- شوقى جبارى– أ.بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية– قراءات فى التجربة الإيطالية، الملتقى الدولى الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية.
- د.فريد النجار، «الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم»، الدار الجامعية الإبراهيمية ٢٠٠٦–٢٠٠
- د.هالة محمد لبيب عنبه ،«إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة – القاهرة ٢٠٠٢
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، «المشروعات الصغيرة فى مصر»: المشاكل ومقترحات الحل، ٢٠٠٢.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، «تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر»، أبريل ٢٠١٠.
- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.
- البنك الأهلى المصرى، إدارة البحوث ،«دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، يونيو ٢٠٠٩.
- البنك الأهلى المصرى، إدارة البحوث، «المنشآت الصغيرة المتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤»، النشرة الإقتصادية، المجلد ٥٧، العدد الرابع ٢٠٠٤.

- بنـك التنمية الصناعية والعمال المصرى ،«المشـروعات الصغيرة و المتوسـطة بارقة أمل للإقتصاد المصرى»، مارس ٢٠٠٩.
- سـنابل، شـبكة التمويل الأصغر للبلـدان العربية، «التقرير العربـى للتمويل الأصغر»: إستعراض آخر مستجدات القطاع، ديسمبر٢٠١٠.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

- Samira Khalil، SME Financing : An integrated vision for the next era- Narrowing the gap: SMEs and Banks، Access to finance، Egyptian Banking Institute، October 2010.
- Industrial bank، Financial services for SME›s : the role of the banking Sector، Access to finance Egyptian Banking institute، October 2010.
- Chartered Banker، Egyptian Banking Institute، Central bank of Egypt، October 2010.

ثالثا:المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت:

- موقع وزارة التجارة والصناعة: www.mfti.gov.eg.
- موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية (IDA): www.ida.gov.eg
- موقع الصندوق الإجتماعى للتنمية: www.sfdegypt.org
- موقع بورصة النيل www.nilex.com.eg
- موقع بنك مصر : www.baquemisr.com
- موقع بنك الإسكندرية: www.alexbank.com
- موقع البنك الوطنى للتنمية : www.nbdegypt.com
- موقع البنك التجارى الدولى – مصر (CIB) : www.cibeg.com
- موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى: www.idbe-egypt.com
- موقع شركة ضمان مخاطر الإئتمان CGC : www.cgcegypt.com
- موقع الأهرام الرقمى : digital.ahram.org.eg
- موقع بوابة التمويل الأصغر: Arabic-microfinancegateway.org
- موقع بوابة كنانة (كنانة أون لاين) : www.kenanaonline.com